

تداعيات الصدمة النفطية 2014 على الاقتصاد الجزائري  
The repercussions of the oil shock in 2014 on the  
Algerian economy

علي عبابه، جامعة الجزائر 3، الجزائر،

البريد الإلكتروني: ababba.ali@univ-alger3.dz

أحمد عمان، جامعة قسنطينة 2، الجزائر،

البريد الإلكتروني: ahmed.omane39@gmail.com

أحمد بن خليفة، جامعة الوادي، الجزائر،

البريد الإلكتروني: benkhalifa-ahmed@univ-eloued.dz

**Abstract :**

Algeria relies heavily on the oil sector, which has increased the importance of the fluctuations of world oil prices in the country, and the oil shocks have historically had a significant impact on the Algerian economy, so this study focused on the oil shock of 2014 and its impact on the national economy, As well as the policies adopted by Algeria to reduce the effects of that shock, the findings of this study concluded that the recent oil shock has had a negative impact on economic growth and macroeconomic variables in Algeria, and the establishment of the Revenue Control Fund is the most important policy in response to oil price shocks.

**Keywords :** Oil shocks, macroeconomic indicators, the Algerian economy

**Jel Classification Codes :** F40; F62; G01; Q43.

## ملخص:

تعتمد الجزائر بشكل كبير على قطاع النفط، مما أدى إلى زيادة أهمية تقلبات أسعار النفط العالمية في هذا البلد، ولقد كان للصدمات النفطية تاريخيا آثارا كبيرة على الاقتصاد الجزائري، لذلك ركزت هذه الدراسة على صدمة النفط لسنة 2014 وتأثيرها على الاقتصاد الوطني، وكذلك السياسات التي اعتمدها الجزائر للحد من آثار تلك الصدمة، وخلصت نتائج هذه الدراسة إلى التأثير السلبي لصدمة النفط الأخيرة على النمو الاقتصادي والمتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر، كما يعتبر إنشاء صندوق ضبط الإيرادات أهم سياسة كرد فعل لصدمات أسعار النفط.

**الكلمات المفتاحية:** صدمات النفط، المؤشرات الاقتصادية الكلية، الاقتصاد الجزائري.

**تصنيف JEL:** F40; F62; G01; Q43.

## 1. مقدمة:

شهدت أسواق النفط العالمية خلال العقود الأربعة الماضية خمس أزمات في أسعار النفط الخام كانت أولاها في الثمانينات، والثانية في التسعينات (الأزمة المالية الآسيوية)، والرابعة الأزمة التي هزت أسواق المال العالمية، والأزمة الخامسة التي بدأت مع منتصف عام 2014، وشهدت انخفاض حاد في الأسعار بين جويلية 2014 وجانفي 2016، بعد أن حققت اسعار في فترات سابقة قبل الازمة على نطاق سعري بين 100 و 120 دولار أمريكي، حيث انخفضت أسعار خام برنت بشكل حاد إلى 26 دولارا / برميل، وهو أدنى مستوى للسعر منذ 15 عاما تقريبا.

هذا التقلب في الأسعار، وكذلك الفترات المستمرة لانخفاض أسعار النفط، يمكن أن تجلب تحديات كبيرة للبلدان التي تعتمد بشكل كبير على إنتاج النفط ومشتقاته للوظائف الاقتصادية والنمو الاقتصادي.

إن التطورات التي عرفتها السوق النفطية العالمية كانت لها أثر كبير على المتغيرات الكلية لاقتصاد دول العالم عامة، والجزائر خاصة، ومن خلال ما تم تقديمه يمكن صياغة جوهر إشكالية الدراسة بالشكل التالي :

### ما هو أثر تقلبات أسعار النفط العالمية على الاقتصاد الجزائري؟

والهدف من هذه الدراسة هو تسليط الضوء على مدى ضعف الاقتصاد الجزائري فيما يتعلق بأسعار النفط الخام، وما مدى تأثيره بتقلباتها مع التركيز على أزمة انهيار أسعار النفط 2014-2016، وبعد مناقشة واسعة حول الدوافع الأساسية للتطور الدولي لسوق النفط، وأهم المسببات وراء تقلبات أسعار النفط يقدم القسم التالي تحليلا وصفيا تراجعيًا في الاعتماد الاقتصادي الوطني على إنتاج النفط وأسعاره.

تدور الدراسة حول ثلاث محاور رئيسية، خصص المحور الأول منها لاستعراض تطور مستويات أسعار النفط في السوق العالمي، مع التطرق إلى العوامل الرئيسية المؤثرة فيه. وفي المحور الثاني من الدراسة تم إلقاء الضوء على انعكاسات انخفاض الاسعار (الصدمة النفطية عام 2014) على الاقتصاد الجزائري.

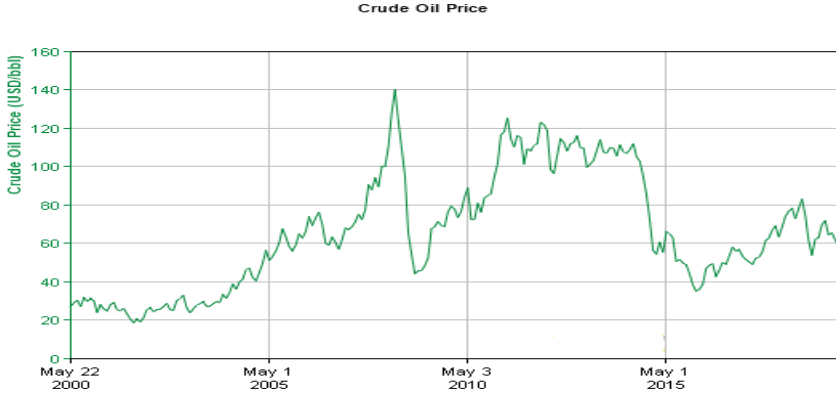
أما المحور الثالث فقد تطرقنا فيه إلى أهم السياسات التي اتخذتها الجزائر في مواجهة الصدمة الأخيرة لانخفاض أسعار النفط، واختتمت الدراسة بخلاصة وبعض التوصيات.

## 2. تطور تقلبات أسعار النفط في السوق العالمية والعوامل المؤثرة عليها

مع منتصف عام 2014 واجه الاقتصاد العالمي واحدة من أكبر صدمات أسعار النفط في التاريخ الحديث، حيث شهد انخفاض الأسعار نسبة 70% خلال تلك الفترة، وهو أحد أكبر ثلاثه انخفاضات منذ الحرب العالمية الثانية، والأكثر انخفاضاً منذ الانهيار الناتج عن العرض في عام 1986، وكان الانخفاض ناجم عن مزيج من ارتفاع إنتاج النفط الصخري الأمريكي، وتراجع المخاطر الجيوسياسية، وإشراك بعض المنتجين الرئيسيين، وتحولات في سياسات منظمة البلدان المصدرة للنفط، وضعف آفاق النمو العالمي (Stocker, Baffes, & Voriesk, 2018, p. 51)، كل هذا جعل أسعار النفط تتماشى مع السلع الصناعية الأخرى وأنهت فترة طويلة من الأسعار المرتفعة تاريخياً والتي بدأت في 2003.

ويمكن أن نقسم تطور أسعار النفط الى مرحلتين، فمن خلال الشكل نلاحظ ارتفاع وانخفاض أسعار النفط فيما يشبه الدورات، وعليه من المناسب استعراض تطورات النفط الى دورتين: (أنظر الشكل).

## الشكل رقم (01): تطور أسعار النفط الخام من ماي 2000 إلى جويلية 2019



Source: <http://www.infomine.com/investment/metal-prices/crude-oil/all/> le 23/09/2019

### 2-1- الدورة الاولى 2008/2000:

نلاحظ أن اسعار النفط عام 2001 قد عرفت انخفاضا عن مستوى عام 2000 والبالغ 27.6 دولار للبرميل لتصل إلى 23.1 دولار للبرميل، واستمر هذا الانخفاض للأسعار حتى بلغ السعر 17.6 دولار للبرميل في نهاية 2001، وكان هذا نتيجة للتباطؤ الاقتصادي الذي شهده العالم، وأحداث 11 سبتمبر في الولايات المتحدة الأمريكية، إلا أنها أخذت منحا تصاعديا بعد عام 2002، فقد عرفت ارتفاعا بشكل سريع حتى وصل سعر النفط حوالي 130 دولار للبرميل بداية سنة 2008 منتقلا من مستوى 24.3 دولار للبرميل خلال عام 2002، حيث يرجع هذا الارتفاع السعري إلى العديد من الأسباب نذكر منها: (بوقصبة و بوعبد الله، 2016)

- ارتفاع الطلب العالمي على النفط: حيث انتقل الطلب العالمي على النفط من 82.17 مليون برميل يوميا خلال عام 2004 إلى 84.9 مليون برميل يوميا في عام 2006، ليصل إلى 85.62 مليون برميل في نهاية 2008 مدعوما بالنمو الايجابي للاقتصاد العالمي خلال هذه الفترة (5% خلال 2004 و 3.1% في نهاية 2008)؛

- الأوضاع الجيوسياسية: شهد العالم خلال هاته الفترة العديد من التوترات السياسية والأمنية، فقد تم احتلال العراق من طرف الولايات المتحدة الأمريكية خارج الشرعية الدولية سنة 2003، وكذلك التجاذبات الغربية - الإيرانية حول القضية النووية الإيرانية وما انجر عنها من توترات في المنطقة مع التثبيت الإيراني بحقها في الاستخدام السلمي لهذا النوع من الطاقة، وما نتج عن ذلك من حالة عدم الاستقرار الأمني والسياسي في منطقة الشرق الأوسط والعالم ككل (حيث تمثل منطقة الخليج العربي لوحدها 60% من احتياطي العالم النفطي، و40% من صادرات النفط العالمية تمر عبر مضيق هرمز الواقع بين إيران والإمارات العربية المتحدة)، إضافة إلى الصراع الأمريكي الغربي - الروسي بدءا من قضية منصات الصواريخ ومحاولة انضمام دول أوروبا الشرقية إلى حلف الناتو خاصة أوكرانيا (طريق 20% من الغاز الروسي لأوروبا) وجورجيا، وما انجر عليها من توتر روسي- أمريكي أدى إلى الحرب الروسية الجورجية في سنة 2008 التي وضعت منطقة بحر قزوين تحت التهديد (منطقة بحر قزوين التي تمثل حوالي 4% من احتياطيات العالم النفطية)؛
- المضاربات في الأسواق النفطية الآجلة: يعتمد تحديد سعر برمبل النفط على أسواق النفط العالمية-لاسيما في نيويورك ولندن- مما جعل من أهم المحددات لهذا السعر هو مدى المضاربة في هاته البورصات، فرغم عدم وجود دراسات علمية متخصصة إلا أنه أجمع الكثير من خبراء النفط العالميين -لاسيما من دول الأوبك- على أن للوسطاء دور مهم جدا في ارتفاع أسعار النفط، حيث اتجه هؤلاء المضاربون لأسواق السلع عامة والنفط خاصة لجني المكاسب، مما أدى إلى تداول ما يقارب مليار برمبل يوميا على الورق في حين يتداول فعليا حوالي 85 مليون برمبل يوميا؛
- انخفاض الطاقات الإنتاجية الفائضة وارتفاع تكاليف الإنتاج: لقد هبات الفترة التي شهدتها الأسواق خلال الثمانينات والتسعينيات من القرن العشرين والمتسمة بالمستويات المنخفضة لأسعار النفط لنزوح الاستثمارات في توسعة الطاقة الإنتاجية، أضف إلى ذلك الارتفاع الهائل للتكاليف الرأسمالية للمشاريع النفطية التي شهدتها بداية القرن الحادي والعشرين، إذ تعتبر زيادة تكلفة الإنتاج في من أهم العوامل

المحبطة لنشاط الاستثمار في مشاريع إنتاج النفط، خاصة في ظل البيئة غير المشجعة على الاستثمار، حيث واجهت المشاريع قيد التنفيذ زيادة في تكلفة محطات الإنتاج وتكلفة الأنابيب وتكلفة الموارد البشرية مما أدى إلى عدم التوافق بين النمو في العرض، الناجم عن قلة الاستثمار في طاقات الإنتاج الإضافية والذي نتج عن الأسعار المنخفضة خلال فترة الثمانينات والتسعينيات وارتفاع تكاليف الإنتاج وبين الارتفاع الكبير في الطلب العالمي (بلقطة، 2013، صفحة 11)، وهو ما أدى إلى ارتفاع الأسعار بالشكل التصاعدي خلال فترة الدراسة؛

- انخفاض الدولار الأمريكي: لقد أكدت الدراسات العلاقة العكسية التي تربط سعر صرف الدولار الأمريكي بأسعار النفط، حيث أنه كلما انخفض سعر صرف الدولار أدى إلى ارتفاع أسعار النفط التي تسعر به دولياً.
- مع التنبيه أن عام 2008 عرف تقلبات كبيرة حيث انتهت فترة ارتفاع أسعار النفط انتهت في بداية النصف الثاني لعام 2008، وتلتها بعد ذلك فترة الانخفاض، نتيجة لبدء الانخفاض في إنتاج نفط بحر الشمال وألاسكا وعدم زيادة الإنتاج في مناطق أخرى بما يوازي زيادة الطلب العالمي، المنخفض المرونة لتغير الأسعار، وعندما ظهرت بوادر الأزمة نتيجة لوصول الفقاعات المالية حد الانفجار بدأت أسعار النفط بالتدهور حتى وصل سعر النفط الخام إلى حوالي 42 دولار/برميل كمعدل لشهر ديسمبر 2008، وبينما كان سبب انهيار أسعار النفط في 1986 تطوير إنتاج النفط غير التقليدي في حينه (بحر الشمال وألاسكا ومناطق أخرى) مما أدى إلى تخلي أوبك عن دورها التوازني، والذي فاقم بدوره الانخفاض، فإن أحد الأسباب المهمة لانخفاض 2008 كان مرتبطاً بأداء الأسواق المالية العالمية والمضاربات فيها (ومن ثم تأثر الطلب بذلك)، وليس بجانب العرض أو التأثيرات الجيوسياسية، ويمكن أن نلخصها في النقاط التالية:

- تراجع المضاربة في اسواق النفط الآجلة: وذلك من خلال قيام المضاربين برفع وتخفيض الأسعار على النحو الذي يمكنهم من جني الأرباح الطائلة والسريعة؛

- الاضطرابات السياسية والأمنية في دول منتجة للنفط: ذلك أن حدوث مثل هذه الاضطرابات في دول منتجة للنفط شأنها أن تؤدي إلى ارتفاع الأسعار من خلال انخفاض العرض، والعكس صحيح في حال عدم حدوث اضطرابات في أي دولة من الدول المنتجة للنفط؛
- الكوارث الطبيعية وخصوصاً ما ينجم عن الأعاصير في خليج المكسيك: حيث تؤدي هذه الكوارث إلى آثار سلبية على المنشآت النفطية القائمة هناك مما يؤثر على عرض النفط الأمر الذي يعكس في ارتفاع الأسعار، والعكس صحيح في حال عدم حدوث كوارث طبيعية؛
- انخفاض الطلب العالمي على النفط: ذلك أن التغيير في الطلب بمعدلات تفوق التغيير في العرض، أو ضعف نمو المعروض النفطي مقارنة بنمو الطلب، يمثل العامل الأكثر أهمية في تفسير تذبذب الأسعار بالشكل الذي تشهده السوق النفطية (العربي و ميلودي، 2016، صفحة 9).

## 2-2- الدورة الثانية 2008 إلى الوقت الحالي:

ويمكن تقسيم هذه المرحلة إلى فترتين فرعيتين، وذلك حسب مصادر التغيير في الانتاج النفطي:

### 2-2-1- الفترة الفرعية الاولى 2008 إلى غاية منتصف 2014:

نلاحظ أن أسعار النفط كانت تخضع لطفرات وكسرات، يتضح ذلك من الانخفاض الحاد في الأسعار في منتصف عام 2014، إذ من النطاق السعري بين 100 و120 دولار أمريكي أمريكي للبرميل في الفترة 2011-2014 انخفضت أسعار خام النفط بشكل حاد إلى 26 دولارا للبرميل، وهو أدنى مستوى للسعر منذ 15 عامًا تقريباً، وكذلك الفترات المستمرة لانخفاض أسعار النفط، يمكن أن يجلب تحديات كبيرة لتلك البلدان التي تعتمد بشدة على إنتاج الوقود الأحفوري للوظائف والنمو الاقتصادي.

ويعزى هذا الانخفاض إلى مجموعة من العوامل المتشابهة، فقد ارتفعت الامدادات من الدول المنتجة وخاصة الامدادات من الولايات الامريكية من النفط الصخري، إضافة



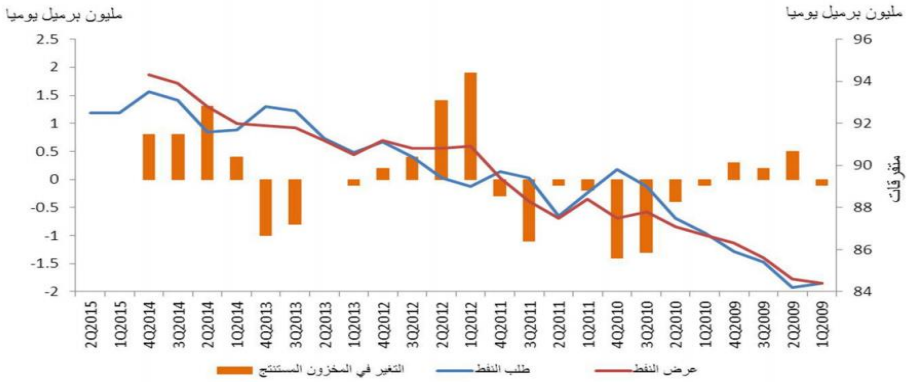
إلى ذلك تباطؤ الطلب على النفط الخام من دول أوروبا الغربية فقد كانت المصدر الرئيسي لانخفاض الطلب على النفط، وتباطؤ نمو الاقتصاد الصيني الذي أثر على تباطؤ الطلب على النفط الخام، ويرجع ذلك إلى سياسة حكومة الصين للانتقال إلى اقتصاد مدعوم بالاستهلاك المحلي بدلا من قطاع التصدير (الثنيان، 2016، صفحة 16)، مما نتج عنه انخفاض الطلب المحلي بسبب ارتفاع الأسعار المحلية للطاقة، وذلك كخطوة من هذه الدول لمواجهة تباطؤ النمو الاقتصادي وتدهور قيمة عملاتها المحلية، كما انخفض طلب مجموعة الدول الصناعية على النفط نتيجة توقع انخفاض معدل النمو الصناعي في هذه الدول ومن ثم انخفاض الطلب على مدخلات الإنتاج ومنها النفط الخام، وارتفع سعر صرف الدولار مقابل العملات الرئيسية الأخرى مدعوما بتوقعات تحسن الاقتصاد الأمريكي. (OPEC، 2016، صفحة 8)

ويمكن أن نوضح الاسباب المختلفة لتراجع أسعار النفط في النقاط التالية:

- تركيز أوبك على الحصص بدلا من الأسعار.
- ارتفاع سعر صرف الدولار الأمريكي: مع ارتفاع قيمة الدولار الأمريكي يتحول النفط إلى منتج مرتفع التكلفة بالنسبة للدول الأخرى خارج الولايات المتحدة الأمريكية، وهو ما يقلل الطلب العالمي عليه، وبالتالي تزايد الضغوط على سعره نحو التراجع.
- ارتفاع إنتاج النفط الصخري: إنتاج النفط الصخري الذي أتاحتها تكنولوجيا التكسير الهيدروليكي والحفر الأفقي، أضاف هذا المصدر الجديد حوالي 4.2 مليون برميل يوميا إلى سوق النفط الخام، مما ساهم في حدوث فائض من المعروض العالمي، فقد بلغ إنتاج النفط في الولايات المتحدة الأمريكية من النفط الخام في شهر أكتوبر سنة 2014 ما يقارب 8.97 مليون برميل يوميا إضافة إلى ما يعادل 3 ملايين برميل من سوائل الغاز الطبيعي بسبب تزايد إنتاج الغاز والنفط الصخري.
- الاهتمام الكبير في الدول المتقدمة بمعايير الكفاءة: زاد الاهتمام العالمي وخصوصا من جانب الدول المتقدمة في الالتزام بمعايير الكفاءة في استهلاك الوقود، وكان ذلك في الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية وغيرها من الدول المتقدمة، مما ساعد على انخفاض الطلب على النفط، وبالتالي تراجع أسعاره (الباجوري، 2016، صفحة 6).

- انخفاض مستويات النمو الاقتصادي في العالم: أثرت الازمة المالية العالمية 2008 على النشاط الاقتصادي العالمي، اذ تراجع النمو الاقتصادي باليابان، ومعدل النمو في الصين والذي وصل إلى حوالي 7.3% في نهاية عام 2014 وبداية عام 2015، تراجع معدل النمو في الهند، بالإضافة إلى دخول البرازيل إلى مرحلة كساد بنهاية عام 2014 والتي تمثل أكبر اقتصاديات أمريكا اللاتينية، وهذا ما أدى إلى انخفاض الطلب على النفط.
- عوامل العرض والطلب: في أواسط سنة 2014 بدأت زيادة العرض العالمي من النفط تؤثر بوضوح في السوق النفطية العالمية، حيث تتضح هذه الزيادة بوضوح من خلال الشكل التالي :

الشكل رقم (02): تطور العرض والطلب على النفط خلال الفترة 2009-2015



- تراجع المضاربة في اسواق النفط: إن المتتبع لأسعار النفط في الأعوام الأخيرة سيدرك أنها مبالغ فيها، وأنها نجمت عن مضاربات في عمليات شراء مجموعة لأسهم وسندات شركات نفطية وعقود شراء وبيع مستقبلية طمعا في تحقيق هوامش ربح كبيرة عند تجسيد الصفقات.

## 2-2-2- الفترة الفرعية الثانية منتصف 2014 إلى غاية الوقت الحالي:

انتعشت الأسعار الدولية منذ أدنى مستوى لها في عام 2016، حيث وصلت إلى ما يقرب من 60 دولارا للبرميل في نهاية عام 2017، ويعزى ذلك جزئيا إلى احتمالات تعزيز الطلب وتمديدات خفض الإنتاج التي اتفق عليها منتجو أوبك وغيرهم من أوبك، وفقا للقيمة الثابتة للدولار الأمريكي، انخفاض عدد من منصات الحفر في الولايات المتحدة الأمريكية، وانخفاض معدل سعر صرف الدولار مقابل العملات الرئيسية الأخرى (الثيان، 2016، صفحة 18).

لا تزال أسعار النفط أعلى إلى حد ما من سعرها المتوسط التاريخي (2000-2017)، وجاء انخفاض أسعار النفط في أعقاب طفرة واسعة النطاق في أسعار السلع الأساسية والتي بدأت في أوائل عام 2000 واستمرت أكثر من عقد من الزمان، الطفرة التي تم الكشف عنها بعد عقدين من الأسعار المنخفضة نسبيا والمستقرة، وكانت مدفوعة بشكل رئيسي بزيادة احتمالات الطلب من الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية، وخاصة الصين.

وعلى الرغم من أنه لا تتوفر توقعات جيدة على المدى الطويل، فقد قدرت التوقعات أن يبلغ متوسط سعر خام برنت 34 دولار أمريكي للبرميل في عام 2016 و40 دولار أمريكي في عام 2017، أي أقل قليلا من السعر في سوق العقود الآجلة، بينما كانت الأسعار الفعلية حوالي 44 دولار أمريكي/ برميل و54 دولار أمريكي/برميل في عامي 2016 و2017، على التوالي.

كما تشير دراسة مختلفة إلى أن أسعار النفط من المرجح أن تظل منخفضة على المدى المتوسط، ويمكن أن تتراوح بين 60 دولارًا أمريكيًا و70 دولارًا أمريكيًا على المدى

الطويل، وتشير التوقعات إلى أن سعر خام برنت يتراوح بين 100 دولار أمريكي و150 دولار أمريكي في عام 2030 (معبرا عنه بقيمة الدولار الأمريكي في عام 2014) (Vandyck, Kitous, Saveyn, Keramidas, Rey Los Santos, & Wojtowicz, 2018, p. 3).

### 3. أثر تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري مع التركيز على الصدمة النفطية 2014

إن انخفاض أسعار النفط يحمل العديد من التداعيات السلبية على الاقتصاد الجزائري، وعلى البرامج والمخططات التنموية، كون الاقتصاد الجزائري يرتبط بقطاع المحروقات وعائداته بشكل كبير، وبالتالي كانت حساسيته للتغيرات التي تطرأ على هذا القطاع، وفيما يلي سنتطرق لأهم التغيرات التي مست الاقتصاد الوطني جراء الصدمة النفطية الأخيرة.

#### 3-1- الميزان التجاري:

يعد الميزان التجاري من المؤشرات الاقتصادية الهامة، حيث يقيس الفارق بين الصادرات والواردات، وباعتبار الجزائر من الدول التي تعتمد بشكل كبير على قطاع المحروقات في صادراتها والتي تشكل حوالي 97%، وهو ما سلاحظه من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم (01): يوضح تطور الميزان التجاري خلال الفترة (2010-2018)  
 (مليون دولار)

السنوات	الصادرات	الواردات	الميزان التجاري	الصادرات خارج المحروقات	% ص خ م/ص ك
2010	57,053.00	40,473.00	16,580.00	1,526.00	97.33
2011	73,489.00	47,247.00	26,242.00	2,062.00	97.19
2012	71,866.00	50,376.00	21,490.00	2,062.00	97.13
2013	64,974.00	55,028.00	9,946.00	2,014.00	96.90
2014	62,886.00	58,330.00	4,556.00	5,414.00	91.39
2015	34,668.00	51,702.00	-17,034.00	1,969.00	94.32
2016	30,026.00	47,089.00	-17,063.00	1,564.35	94.79
2017	35,191.00	46,059.00	-10,868.00	1,921.43	94.54
2018	41,168.00	46,197.00	-5,029.00	2,828.24	93.13

Source: Direction generale des douanes, Evolution de la balance commerciale de l'Algérie, déférant volume. [www.douane.gov.dz](http://www.douane.gov.dz)

نلاحظ أن رصيد الميزان التجاري قد حقق ارتفاعا خلال الفترة 2010-2012 حيث شهدت الصادرات الكلية ارتفاعا خلال عام 2010، حيث بلغ رصيد الميزان التجاري إلى 16580 مليون دولار أمريكي، وأما بخصوص سنة 2012 فقد حقق رصيد الميزان التجاري أعلى مستوى له خلال هذه الفترة 21490 مليون دولار أمريكي. أما خلال عامي 2013 و 2014 انخفض رصيد الميزان التجاري حيث بلغ قيمة 9946 و 4556 مليون دولار أمريكي، ومن عام 2015 إلى غاية 2018 فقد حقق رصيد الميزان التجاري عجزا خلال هاته الفترة، والسبب في ذلك يعود إلى انخفاض أسعار النفط.

### 3-2- احتياطي الصرف:

ففي ظل في ظل التراجع الحاصل في رصيد الميزان التجاري الناتج عن تهاوي أسعار النفط، وتزايد الاعتماد على الاحتياطيات الرسمية المحققة خلال فترة الطفرة

النفطية لتمويل هذه العجوزات، مما أدى إلى تراجع هذه الاحتياطات من أعلى مستوى لها 194 مليار دولار في عام 2013 إلى 80 مليار دولار في سنة 2018، ونحو مليار دولار في نهاية سنة 2018، وهو ما نلاحظه من خلال الجدول التالي:

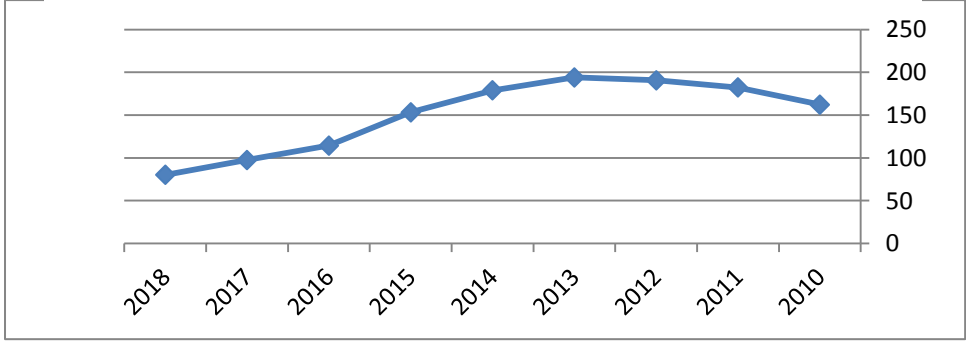
**الجدول رقم (02): يوضح تطور احتياطي الصرف الجزائري خلال الفترة (2010-2018)**

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
سعر البترول	77.45	107.46	110	120	100.76	50.14	47.16	54.1	71.3
الاحتياطي (مليار دولار)	162.22	182.22	190.66	194.01	178.93	153.2	114.39	97.61	80.23

المصدر: النشرة الإحصائية لبنك الجزائر، أعداد متفرقة. من الموقع <https://www.bank-of-algeria.dz/pdf>

خلال الفترة 2010-2013 استمر احتياطي الصرف في الارتفاع حيث انتقل من 162 مليار دولار عام 2010 إلى 194 مليار دولار عام 2013 وساعدت أسعار النفط المرتفعة في زيادة إيرادات الجزائر من العملة الصعبة، في حين سجل عام 2014 تراجع كبير في احتياطي الصرف إلى 178 مليار دولار مقارنة بسنة 2013 حيث بلغ احتياطي الصرف الاجنبي ما قيمته 194 مليار دولار، والسبب في ذلك يعود إلى انخفاض أسعار النفط حيث انتقل سعر برميل النفط من 120 دولار للبرميل سنة 2013 إلى 100 دولار للبرميل، متأثرة بانخفاض أسعار النفط من جهة وارتفاع الواردات من جهة أخرى، لكن ارتفاع الواردات وانهايار اسعار النفط ساهم بقوة في تآكل العملة الصعبة التي تغذي احتياطي الصرف، واستمر انخفاض احتياطي الصرف في النقصان إلى أن وصل عام 2018 إلى 80.23 مليار دولار، ويمكن ترجمة تطور احتياطي الصرف في الشكل الموالي.

الشكل رقم (03): تطور احتياطي الصرف الجزائري (مليار دولار)



المصدر: من خلال معطيات الجدول رقم (02).

فانخفاض أسعار النفط لها تأثيرها على احتياطي الجزائر، حيث يساعد هذا الاحتياطي على تحمل الضغوط الناشئة عن انخفاض أسعار النفط دون الحاجة الى اجراء تعديلات كبيرة في الانفاق على البنية التحتية، فقد حددت الميزانية العامة أسعار النفط عند 45 دولار للبرميل لمشروع ميزانية 2020، بعد أن كان 50 دولار، وفي هذه الحالات تقوم الدولة بتوفير هامش من خلال صندوق ضبط الإيرادات.

### 3-3- الميزانية العامة للدولة:

نتيجة الاعتماد الكبير على العائدات النفطية لتمويل الإيرادات العامة للدولة، فان التقلبات التي تمس أسعار النفط لها أثر على الموازنة العامة للدولة.

فلاحظ من خلال الجدول أدناه أن الميزانية العامة في الجزائر لم تحقق فائض خلال الفترة (2010-2018)، إلا أن أثر ارتفاع أسعار النفط يظهر جليا من خلال الإيرادات الجبائية الناتجة عن الموارد البترولية، والتي أدت إلى زيادة الإيرادات العامة وهذا ما يظهر خلال الفترة 2010-2013 وهي مرحلة انتعاش أسعار النفط العالمية، كما نلاحظ زيادة النفقات العامة كذلك لهذه الفترة وخاصة نفقات التسيير وهو نتيجة لشروع الحكومة في تطبيق برامج الانعاش الاقتصادي من خلال برنامج توطيد النمو للفترة 2010-2014، كما نلاحظ مواكبة لهذه الفترة تزايد لعجز الميزانية العامة بشكل كبير

وصل سنة 2012 إلى ما يقارب 3254.14 مليار دينار، وذلك بسبب الارتفاع الذي سجلته النفقات العامة التي وصلت إلى 7058.17 مليار دينار والتي فاقت الإيرادات العامة بالرغم من ارتفاعها، خصوصاً الإيرادات العادية والتي سجلت ما يقارب 2284.9 مليار دينار، وارتفعت نسبة مساهمتها في إجمالي الإيرادات العامة والتي وصلت إلى 60%، ويرجع ذلك إلى ارتفاع الضرائب على الخدمات والحقوق الجمركية، بالإضافة إلى الاقتطاعات الخاصة بالزيادات في أجور الموظفين العمومي بأثر رجعي (شليحي، 2016، صفحة 40)، كما نلاحظ أن العجز المسجل في الميزانية قد عرف انخفاض كبير من عام 2014 إلى غاية 2018 فبعدما سجل عجز بمقدار 3068.02 مليار دينار، انخفض إلى ما يقارب 1412.33 مليار دينار في عام 2018، ويرجع هذا التحسن في الميزانية العامة لسياسة التقشف التي اتبعتها الدولة والمحافظة على النفقات الضرورية، إلى جانب ارتفاع الإيرادات العامة في هذه الفترة إذ ارتفعت من 3927.75 مليار دينار عام 2014 لتصل إلى 6313.96 مليار دينار، كما نلاحظ أن ارتفاع الإيرادات كان في شق الإيرادات العادية وهذا ما يوضحه الجدول وصلت مساهمة الإيرادات العادية إلى 63% من مجموع الإيرادات بعدما كانت 42% في عام 2013.

**الجدول رقم (03): يوضح تطور رصيد الموازنة العامة خلال الفترة (2010-2018)**

(مليار دج)

السنوات	الجباية البتروولية 1	الإيرادات العامة 2	نسبة نسبة (1)/(2)%	النفقات العامة	رصيد الميزانية
2010	1,501.70	3,074.64	<b>48.84</b>	4,466.94	-1,392.30
2011	1,529.40	3,489.81	<b>43.82</b>	5,853.57	-2,363.76
2012	1,519.04	3,804.03	<b>39.93</b>	7,058.17	-3,254.14
2013	1,615.90	3,895.32	<b>41.48</b>	6,024.13	-2,128.82
2014	1,577.73	3,927.75	<b>40.17</b>	6,995.77	-3,068.02
2015	1,722.94	4,552.54	<b>37.85</b>	7,656.33	-3,103.79
2016	1,682.55	5,011.58	<b>33.57</b>	7,297.50	-2,285.92



-1,234.75	7,282.63	35.17	6,047.89	2,126.99	2017
-1,412.33	7,726.29	37.21	6,313.96	2,349.69	2018

Source: Minister Des Finances, Solde global du Trésor.

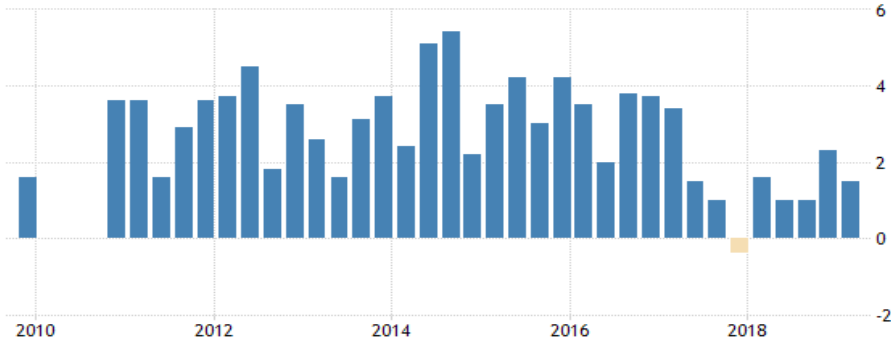
<http://www.mf.gov.dz/article/48/Zoom-sur-les-Chiffres-/143/Solde-global-du-Tr%C3%A9sor.html>

فبالرغم من تدهور أسعار النفط في عام 2014 إلى غاية 2016 إلا أن الميزانية العامة لم تتأثر بشكل كبير، كون أن الميزانية العامة للدولة مقدرة على أساس سعر مرجعي للبتترول أقل بكثير من سعر البرميل للنفط في الاسواق العالمية، إذ كان مقدر على أساس 37 دولار للبرميل بينما أسعار النفط في السوق العالمي لم تتخفف عن السعر المرجعي المقدر في الميزانية، وهذا ما جعل الجباية البترولية المحصلة فعلا أكبر من الجباية البترولية المقدر في الميزانيات العامة للدولة.

### 3-4- الناتج المحلي الاجمالي:

نتيجة الاعتماد الكبير على الايرادات البترولية فقد كان لانهييار الاسعار اثر سلبي كبير على معدلات النمو، و هو ما يبينه الشكل التالي.

الشكل رقم (04): تطور معدل نمو الناتج الاجمالي بالجزائر (%)



SOURCE: TRADINGECONOMICS.COM | OFFICE NATIONAL DES STATISTIQUES (ONS)

Source: <https://ar.tradingeconomics.com/algeria/gdp-growth-annual>

نلاحظ من خلال الشكل مدى تأثير معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي للجزائر بانخفاض اسعار النفط حيث انخفضت من نسبة 5.2% منصف عام 2014 الى 2.5% مباشرة بعد الازمة سنة 2015، ورغم التعافي الذي تشهده تلك المعدلات بعد مضي سنتين من التقلبات لكن تبقى دائما دون المستوى المطلوب وعكس توقعات الحكومة التي اتخذت من معدل نمو 7% كهدف خلال السنوات المقبلة .

أما على المدى البعيد فيمكن لانهباء اسعار البترول ان يؤدي الى آثار سلبية كبيرة خصوصا على المستوى الاجتماعي، وذلك من خلال توفير مناصب الشغل التي تتكفل الدولة بتوفير الجزء الاكبر منها من خلال التوظيف العمومي والذي شهد تجميدا الا في بعض القطاعات كالتعليم والصحة مما أدى الى ارتفاع معدل البطالة الى 10.6 % بعد الازمة عام 2015 (بوقطاية، بن زاير، و بن زاير ، 2018، صفحة 356).

#### 4- سياسات الجزائر في مواجهة انخفاض أسعار النفط عام 2014

كخطوة أولى استخدمت الحكومة الجزائرية الفوائض المتوفرة والمتاحة في صندوق ضبط الإيرادات للحد من الآثار السلبية التي يمكن أن تتجم من انهيار أسعار النفط على النمو الاقتصادي، كما قامت الحكومة بخفض سعر صرف الدينار الجزائري مقابل العملات الصعبة، كإجراء لرفع حصيلة الإيرادات النفطية المقدره بالدولار الامريكي عند تحويلها للدينار الجزائري، كما يعمل هذا التخفيض على الحد من الطلب على الواردات وتقليل الضغوط على الاحتياطات الدولية، وعمل على تشجيع الصادرات.

كما اتخذت تدابير حاسمة في موازنة عام 2016 لتكريس مسار الضبط المالي عبر إحراز مزيد من التقدم في ترشيد الإنفاق، وخفض التكاليف التي تتحملها الميزانية العامة للدولة، وتحقيق وفرات مالية حيث انخفضت نفقات ميزانية 2016 مقارنة بعام 2015 بنسبة 8.8%، كما انخفض تقدير ميزانية التسيير بنسبة 3.3%، وانخفضت ميزانية التجهيز بنسبة 16%، وقد شملت تدابير التقشف الإلغاء التدريجي للنفقات غير المتكررة عبر تخفيض الاستثمار العمومي (تجميد المشاريع الكبرى كالترامواي، والمستشفيات،...) وتقليص الواردات مع فرض رخص الاستيراد على منتجات معينة كالسيارات والإسمنت،

وتجميد التوظيف في القطاع العام ما عدا قطاع التعليم والصحة، وتفعيل عملية الإحالة على التقاعد فوق سن 60 سنة، وفي جانب الإيرادات العامة أقرت موازنة 2016 رفع بعض الرسوم شملت أساسا الرسم على القيمة المضافة على استهلاك الكهرباء والمازوت، وفرض حقوق جمركية بـ 15% على أجهزة الإعلام الآلي المستوردة (مرغيت، 2017، صفحة 5)، ورفع الرسم على القيمة المضافة على السلع والخدمات الاستهلاكية من 17% إلى 19% و9%، وعملت على زيادة الضرائب على المنتجات المستوردة، وتخصيص ديون العملة المحلية (8، Sartori, 2016, p. 8)، ورفع الدعم تدريجيا على مجموعة من السلع المدعمة من طرف الدولة.

بهدف تخفيض وتيرة الطلب على منتجات النفط، تولى الدولة أهمية لسياسات التحكم في الطاقة وترشيد استعمالها، بحيث ركزت الاستراتيجية الطاقوية الوطنية في أفق 2040 على مجموعة من النقاط منها (وزارة الطاقة والمناجم، 2014، صفحة 5):

- استعمال الغاز وذلك بتحفيز استخدام غاز البترول المسال والغاز الطبيعي المضغوط في قطاع النقل؛
- تطوير استعمال الطاقات المتجددة على نطاق واسع وذلك برفع نسبة توليد الكهرباء من المصادر المتجددة إلى 30%؛
- الشروع في دراسة إمكانية تطوير استغلال ثروات المحروقات غير التقليدية؛
- الاعتماد على مبادئ الحيطة والوقاية والمحافظة على البيئة في إطار التنمية المستدامة.

## 5. خاتمة

بينت الدراسة أن أسعار النفط تخضع لعوامل عديدة، وليس العرض والطلب هو العامل الوحيد في تحديد أسعار النفط عالميا، بل هناك عوامل أخرى مؤثرة في تحديد سعر النفط عالميا ومنها العوامل الجيوسياسية، والعوامل المناخية، والعوامل النفسية، والعوامل الفنية، والعوامل النقدية، وعامل الندرة، حيث أن جميع هذه العوامل مجتمعة

لعبت دور كبير في تحديد سعر النفط العالمي، وعلى ضوء هذه المعطيات توصلنا إلى النتائج التالية:

- يعد قطاع النفط من أهم عناصر التنمية الاقتصادية في الجزائر، بحيث يشكل هذا القطاع ما نسبته 35% من الناتج المحلي الاجمالي، وحوالي 97% من عائدات التصدير، وأكثر من 60% من إيرادات ميزانية الدولة، كما أنه مورد رئيسي للعديد من الصناعات الاستراتيجية مما يجعل الاقتصاد الوطني أكثر تأثراً بأية تغيرات وتذبذبات تحدث بأسعار النفط، وهذا ما لاحظناه من خلال هذه الدراسة وما أحدثته الصدمات النفطية وخاصة الازمة الاخيرة 2014-2016، حيث أثرت على الاحتياطي والوضع المالي للدولة بما فيها الميزانية العامة وميزان المدفوعات؛
- ضرورة تقليل الاعتماد على النفط مع التوجه إلى دعم القطاع الصناعي والزراعي مما سيحد من التقلبات الناتجة عن سوق النفط؛
- تحسين كفاءة الانفاق بما يعزز النمو في القطاعات غير النفطية، ويركز على سوق العمل، مؤكدة أن ذلك سيؤدي إلى تنويع مصادر دخل الدولة؛
- استطاعت الجزائر مقاومة الانخفاض في عائدات النفط من خلال مستويات الديون المنخفضة جداً بفضل وجود صندوق ضبط الإيرادات، واحتياطات الصرف المتميزة التي غطت حاجاتها لما بعد أزمة انهيار أسعار النفط، واستمر هذا الوضع إلى عامي 2016 و2017، ولو بقيت أسعار النفط عند المستوى نفسه لاستنزفت اموال الدولة، وسيعرف هذا الاستهلاك تزايداً، وسيؤدي إلى تراجع الصادرات، إن لم تكن هناك سياسة طاقة تهدف إلى الحد منه، والى تنويع طبيعته من خلال الطاقات المتجددة، ووضع إستراتيجية شاملة لتنويع الاقتصاد لضمان تطوير إنتاج ثروات جديدة في الصناعة، والزراعة، والخدمات.

بناء على ما تقدم توصي الدراسة بما يلي:

- أهمية تنويع مصادر الدخل الوطني لضمان تحقيق التنمية المتوازنة والمستدامة، فالحاجة تدعو إلى تعزيز دور القطاعات الوطنية من أجل تحقيق الهدف المنشود والمتمثل في التنويع الاقتصادي، ومن ثم تنويع مصادر الدخل؛

- إعادة النظر في برامج الدعم غير المدروس والتي تشكل عبئاً على الميزانية العامة للدولة، فارتفاع كلفة الدعم تزيد في ارتفاع الميزانية العامة كما يزيد من الضغط على الانفاق الضروري على الصحة والتعليم والبنية التحتية .  
وفي الأخير ما يمكن قوله هو على الجزائر من أجل تقليل التعرض لتقلبات أسعار النفط وضع استراتيجية للتنويع الاقتصادي والمتعلق بالطاقة، إذا كان التحول العالمي عن الوقود الأحفوري في سياق السياسات المناخية العالمية الطموحة التي تنطوي عليها اتفاقية باريس هو جلب أسعار النفط المنخفضة لفترة مستدامة، فإن التحديات ما زالت قائمة أمام التوفيق بين مسار منخفض الكربون (هدف التنمية المستدامة) والعمل المناخي مع قصة نمو شاملة التي تزدهر فيها المناطق المنتجة للنفط.

## 5. المراجع:

منظمة الاقطار العربية المصدرة للبتروول، (2016)، ملخص دراسة تطور خارطة سوق النفط العالمية والانعكاسات المحتملة على الدول الأعضاء في أوبك.  
ابراهيم بلقلة، (01 06, 2013)، تطورات أسعار النفط وانعكاساتها على الموازنة العامة للدول العربية خلال الفترة (2000-2009)، مجلة الباحث، الصفحات 9-18.  
الطاهر شليحي، (30 10, 2016). الميزانية العامة للدولة في ظل تقلبات أسعار البتروول حالة الجزائر (2000-2016)، مجلة إدارة الاعمال والدراسات الاقتصادية(المجلد 02)، الصفحات 30-47.  
خالد عبد الوهاب الباجوري، (2016)، انعكاسات اتجاه أسعار النفط على القطاع الخاص العربي واحتياجات تعزيز دوره في التنويع الاقتصادي وتعميق التكامل الاقتصادي بين الدول العربية، اتحاد الغرف العربية.

سفيان بوقطاية، مبارك بن زاير، و عبد الوهاب بن زاير ، (30 جوان، 2018)، أثر انهيار أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري، مجلة اقتصاديات المال والاعمال(المجلد 03)، الصفحات 348-360.

شريف بوقصبة، و علي بوعبد الله. (2016)، التطورات الراهنة في أسعار النفط العالمية وانعكاساتها على الاقتصاد الجزائري، بدائل النمو والتنويع الاقتصادي في الدول المغاربية بين الخيارات والبدائل المتاحة، الجزائر: جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي.

عبد الحميد مرغيت، (ديسمبر، 2017)، تداعيات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري والسياسات اللازمة للتكيف مع الصدمة، تم الاسترداد من

<https://www.hopital-dz.com/upload/12-2017/article/petrole.pdf>

علي العبسي، و عمار ميلودي، (2016)، أزمة انهيار أسعار النفط والتحديات التي تواجه الاقتصاديات الوطن الجزائر نموذجا، الملتقى الدولي حول بدائل النمو والتنويع الاقتصادي في الدول المغاربية بين الخيارات والبدائل المتاحة، الجزائر: جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي.

مريم الثنيان، (نوفمبر، 2016)، تقلبات أسعار النفط، مجلة النفط، مجلة النفط، وزارة النفط، الكويت، العدد 46.

وزارة الطاقة والمناجم، (2014)، الورقة القطرية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مؤتمر الطاقة العربي التاسع، أبو ظبي، الامارات العربية المتحدة.

& Danna Voriesk. (JANUARY, 2018). John Baffes ، Marc Stocker With the Benefit of Hindsight: The Impact of the 2014-16 Oil Price .49-71 Collapse. GLOBAL ECONOMIC PROSPECTS PP Nicolò Sartori. (01 06, 2016). Oil Price Volatility and the Implications for European Foreign and Security Policy. Istituto Affari Internazionali (IAI) PP 1-27 .

Vandyck, T., Kitous, A., Saveyn, B., Keramidas, K., Rey Los Santos, L., & Wojtowicz, K. (2018). Economic Exposure to Oil Price Shocks and the Fragility of Oil-Exporting Countries. Journal Energy Markets and Economics, PP. 1-19.